محسن العامري

ميناء مبارك والامن في الخليج العربي

م.م عامر محسن العامري
مدير إعلام الجامعة المستنصرية

المقدمة

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة لدى اغلب الدول الكبرى وتشكل محورا في الصراع الدولي حيث تمثل منطقة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوربا وممرايسيطر على أهم المضايق الدولية التي تتحكم بنقل النفط (مضيق هرمز) الذي يرتبط بخليج عدن ثم البحر العربي الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقا والبحر الاحمر غربا عن طريق باب المندب .

كما ان الجزر والخلجان اضفت عليه اهمية عسكرية وستراتيجية في حسابات القوى الدولية بفعل صلاحيتها للقواعد العسكرية حيث تقدم تسهيلات لا يمكن اخفائها فضلا عن تحكمها ولاسيما جزر طنب الكبرى بمضيق هرمز منفذ الخليج الوحيد ومداخل المحيط الهندي وبحر العرب.

وتتجلى اهمية الخليج العسكرية من خلال ربطة للقواعد الممتدة في جنوب شرقي آسيا بقواعد حلف شمال الاطلسي المنتشرة جنوب اوربا الغلابية فضلا عن ذلك فالمنطقة قريبة من الناحية الجغرافية الى العمق الاستراتيجي لروسيا ، حيث المراكز الحيوية للصناعات الستراتيجية لدول اوربا في الجمهوريات الوسطى وخاصة باكو.

وأن لظهور النفط في الخليج العربي بشكل واسع اثر حاسم في الصراع الدولي اذ اضحت القوى الدولية تتعامل مع المنطقة لاعلى اساس كونها خط دفاع عن مصالحها فقط ، بل انها نقطة تمركز لمصالحها الحيوية وأمنها القومي (1) وان عملية البحث في الامن الذي يعد النقطة الارتكازية في التعامل معها بات امرا ملحا سيما وان ذلك المفهوم بات يشمل عدة محاور وكذلك تنتمي الى عناصرة عدة مواضيع منها ميناء مبارك.

أهمية البحث

ان المشاكل التي تواجه العالم العربي عديدة .ومتناقضة متداخلة المفاهيم والمتغيرات وتتعارض مع بعضها ثم تاتي عملية التلاعب من جانب القوى الدولية وبقصد فأذا بالحقائق وقد

محسن العامري

اخضعت لتشويه متعمد يعاد ترتيبها بحيث ينتهي الموقف ليس فقط بخلط اوراق اللعبة الدولية ،بل وخلق نوع من عدم الوضوح في الرؤية الذي يمنع القدرات العربية من ان تتعامل مع المشاكل بشكل واقعي وبالطرق الدبلوماسية والسلمية(2)وهذا البحث يراد به الاسهام به التصدي من خلال البحث في مشكلة تعيشها المنطقة الذي اضحى ميناء مبارك احد عناصر التنافر وعدم الاستقرار فيهاوبات البحث فيه مهمة الباحثين بغية وضع النقاط على الحروف ورفع الغموض عن جوهر المشكلة.

أهداف البحث

يمكن أن تكون للبحث أهداف واضحة المعالم من خلال التتبع لمجريات الامور في منطقة الخليج العربي وخاصة مناطق التشاطيء بين العراق والكويت وهناك أهداف غير بارزة ولكن كل من يقرأ البحث يلمسها بين السطور بمعنى تركنا للقاريء الفراسة في اكتشاف الهدف الرئيسي من البحث.

بالاضافة الى توضيح لصانع القرار والقاريء مايحصل من اضرار في حالة عدم التوافق بين العراق والكويت في مسألة الميناءوهذا يقودنا الى استشراف رؤى الساسة في موضوعة الميناء وكذلك الفنيين من حيث الواقع الجرفي والجغرافي.

مشكلة البحث

نجد ان العالم العربي لايزال وبتقصير غير قادر على استيعاب اهمية منطقة الخليج العربي من حيث انها مرشحة لتتكرر فيها المأ ساة العربية المزمنه في فلسطين بسبب اقتطاعها من الجسد العربي (3) بسبب التشتت العربي ولكون ابناء المنطقة مازالوا ينصرفون بهامشية مع الاحداث كما ان معظم قياداتها وحتى هذه اللحظة تتعامل مع مشاكلها بلغة ومنطق يرفضها العصر . والمحصلة مجموعة من الاخطاء المتراكمة التي توقع بهذه الدول بشكل وباخر لتندفع لتحقيق اهداف اعدائها بدون قصد دون الوعي بأهمية المنطقة والقوى المتربصة ازائها بالاضافة الى الجهل بان أية منطقة تكون مصدر اهتمام وفيها مصدر ضعف تكون مكان للاغراء والجذب للقوى الاجنبية لبسط النفوذ والاحتلال (4)ومشكلة ميناء مبارك تعد وفق المعطيات عنصر مهم في استفزاز الدول المجاورة والبحث فيه هو عملية تبصير اصحاب القرار بتجليات الموقف ومخاطرة.

فرضيات البحث

يبنى هذا البحث على اساس عدد من الفرضيات التي اطلقها الباحث في تناول الموضوع شملت المصالح التي تتأزم و تتوافق بين الجارتين الشقيقتين العراق والكويت على ضوء العلاقة التأريخية وكذلك النوايا الطيبة بين الدولتين وفي ظل المتغير المكاني لميناء أمبارك وكذلك دور العلاقات العربية العربية في ردم الهوة عند تناول موضوع الميناء والارتقاء الى مستوى التنفيذ في أبعاد الاذى عن العراق والذي يعني أعطاء العراق فرصة الاطلالة على الخليج بميناء يعتبر حلقة وصل بينة ودول الخليج ليؤكد خليجية انتمائة العربيٌ وأمتداداته الشرق أوسطيه الجغرافيه وعالمية أهميته المكانية.

منهجية البحث

أعتمد البحث على المنهج التاريخي ومنهج التحليل الوصفي لتحديد الاوضاع والشؤون التي عاشتها المنطقة ولا زالت تعيشها. فضلاعن استخدام هذا المنهج في تفسير وتحليل رأي السياسين الذي صب في تبرير الاجرآت المتبعة لتنفيذ المشروع وفق القرارات الدولية .

هيكلية البحث

في بحثنا هذاقسمنا المطالب البحثية الى عدة محاور تشكلت في ترتيبها نماذج نمطية عبرت عن التكامل المعرفي في سرد الموضوع من خلال الاستهلال بمجموعة الامن في الخليج وانواعة ومسمياته ومن ثم التهديدات الداخليةالتي تهدف الى زعزعة الامن في المنطقة وأخيرا وفي المبحث الثالث وضعنا النقاط على الحروف بشان الاثار الخطيرة التي يتركها ميناء مبارك على أمن المنطقة والعالم لننتهي في الخاتمة الى التوصيات المفروض أن تكون اداة للمعالجة.

المبحث الأول : الامن في الخليج العربي

لقد غزا الادراك الدولي اصطلاح الامن في الخليج العربي وسد الفراغ الامني بعد اعلان الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971(5)والذي مثل مرحلة انعطاف تاريخية تجسدت بالقلق وكذلك الشك في العلاقات بين الدول المتشاطئة عليه بالاضافة الى المشاكل التي تعانيه والذي وجدنا ضرورة تناولة و يعني عند التكلم عن الأمن في الخليج العربي لابد وان ندرك انه يعني خمسة انواع من الأمن [6] ، حيث انه يعبر في سياقاته عن :-

1- الأمن القومي :

والذي يعني به الترابط والتكامل مع دول الوطن العربي ، حيث يمثل امن الخليج جزء من امن الامة العربية والتنسيق والتجانس بين دول الخليج وباقي الدول العربية يعتبر الاداة الاساسية لتحقيق الامن القومي ككل بما فيه الخليج ، والذي يعبر عن طموح الامة وهدفها ، حيث تجعل منه اداة ضد القوى التي تستهدف الامة ووحدتها [7] .

2- الأمن الدولي :

وهو يعكس الترابط بين امن الخليج والامن الدولي ، حيث يعتبر جزء من كل هو الأمن الدولي، اذ يجسد الأدراك الدولي للأمن بالمنطقة من خلال ابعادها عن الصراع بين القوى الدولية ، والمحافظة على الا تكون محوراً له . وسبيل تحقيق ذلك هو التحييد للمنطقة ، وهذه الحقيقة تعبر عن مصلحة القوى العظمى والتي تستهدف به القوى الاخرى وخير من عبر عن ذلك الاحداث التي عصفت في المنطقة ومازالت واهمها أحداث الربيع العربي والتي توحي بان دول الخليج انيط بها دور في تكوين مايسمى (بالشرق الاوسط الجديد)وأنها باتت في موقف اللأعب الرئيسي في الاحداث وتغير الواقع السياسي والجيبوليتيكي للمنطقة وعلى ها تزداد أهمية هذه الدول يوما بعد اخر ويكبر حجم تاثيرها ظاهريا وباطنيا [8] .

3- الأمن الاقتصادي :

حيث انه يعتبر جزء من أمن اقتصادي يقضي باستمرار تدفق البترول وضمان سيولته . وهو لا يعني بالسعر ، بل توفير البترول ساعة الحاجة ، واداة تحقيق ذلك هو ضمان استقرار طريق المواصلات عبر مضيق هرمز والذي يعود ذلك بالخير على العالم الرأسمالي وبصفة خاصة اوربا واليابان ، مستهدفاً بذلك الدول التي لا تنتمي الى الاوبك مثل بريطانيا والمكسيك وكندا واستراليا [9] .ويعتبر الخليج العربي مهما بقدر ارتباطه بأنتاج سبع دول عربية أعضاء في منظمة أوبك بما تتخذه هذه المنظمة من قرارات تتعلق بالحصص الانتاجية من النفط الخام .وبشكل عام مر انتاج الدول العربية بعدة مراحل خلال الفترة من 1990-2010ففي عام 1990وصل انتاج الدول العربية من النفط الخام الى (18,3)مليون برميل يوميا أي مايشكل حوالي 30في المئائة من الاجمالي العالمي ، وفي عام 2004 ارتفع الانتاج ليصل الى 23,1 مليون برميل يومياأي مايمثل نحو 31,4 بالمائة من الاجمالي العالمي

وفي عام 2010 وتماشيا مع الاتفاق بشلن الحصص الانتاجية المحددة من قبل منظمة اوبك انخفض الانتاج الى 21,2 مليون برميل يوميامشكلا 29,4 في المائة من الانتاج العالمي(9). كما ارتفع انتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق ، الذي لايشمل الكميات المعاد حقنها والمحروقة منه من 143مليار متر مكعب في عام 1990 الى حوالي 435,4 مليارمتر مكعب في عام 2009 لترتفع بذلك حصة الدول العربية من الاجمالي العالمي من 7 بالمائة فقط الى نحو 14,6 في المائة خلال ذات الفترة(10)

4- ارتباط أمن الخليج بأمن البحرالاحمروالمحيط الهندي :

حيث ان أمن الخليج العربي قد اضحى له علاقة حساسة وعضوية بأمن البحر الاحمر وأمن المحيط الهندي جوهرها تنظيم الدفاع المشترك عن المنطقتين ، ومنع منطقة الخليج من ان تصبح قاعدة تهدد البحر الاحمر او تصدر الاضطراب للمحيط الهندي ، وهذا يعبر عن التقاء مصلحة مصر والسعودية ضد اسرائيل التي يعنيها الاضطراب في منطقة الشرق الاسط .[10]

5- الأمن الاقليمي :

والذي يعني به الاستقرار في منطقة الخليج العربي ، واداته حل المنازعات في دول منطقة الخليج بالوسائل السلمية وهكذا يعكس المصلحة الحقيقية لدول منطقة الخليج العربي ضد الدول التي تنتمي الى المنطقة والساعية لخلق التوتر في الخليج لصالحها او لصالح دولة اجنبية [11] وان البحث في موضوع الأمن الأقليمي في الخليج العربي يفرض التعرض للنقاط التي تعتبر مصدراً للقلق في المنطقة بتهديدها للوضع القائم ، حيث احتلت حيزاً كبيراً من اهتمام القيادات الخليجية لما تشكله من خطر على استقرار المنطقة واستقلالية قرار قيادتها السياسي وقد اختلفت التهديدات التي تواجه دول الخليج العربي باختلاف مصادرها ولكننا اجمالا نحصرها في اتجاهين ، الاول التهديدات الداخلية ، والثاني التهديدات الخارجية .

المبحث الثاني : التهديدات الداخلية وميناء مبارك

ان تشخيص التهديدات ورصدها ثم معالجتها تعتبر مساهمة جادة في ابعاد المنطقة عما تسببه لها التهديدات الداخلية ، حيث انه في حالة استمرار التهديدات الداخلية وتفاقمها فسوف تكون عاملاً مساعداً لنفاذ القوى الخارجية التي يتجسد بها التهديد الخارجي ، وهنا نجد ان منطقة الخليج العربي تحتوي العديد من المشاكل التي قدر لهذه المنطقة ان تكون مهددة بها داخلياً ومن ابرزها :-

1- التطور الاجتماعي والمشاركة السياسية :

ان الشعب العربي في الخليج اضحى خاضعا لانظمة محافظة ذات نفوذ كبير ، والمنحدرة من اصل واحد فالقرارات السياسية في هذه الانظمة صادرة من قبل السلطة العليا فمراكز صنع القرار تتمثل بالنخبة المختارة ، رغم امتلاك معظم دول الخليج دساتير مكتوبة ، وكذلك احتواء بعضها شكلاً من نظام البرلمان المتبع صيغة الانتخابات مثل الكويت والبحرين [12] غير ان الاحداث التي مرت بها المنطقة مثل احباط السعودية لمحاولة انقلابية قادها عدد من ضباط الجيش في عام 1977 ، والقضاء على حركة الهاشميين الانفصالية في الحجاز [13] ، والتغيرات الحاصلة في المنطقة وايران . والاحتلال الامريكي للعراق 2003 والاحداث الجارية في البحرين والكويت افضت بشكل ملح عن سعي دول الخليج في تنظيم شكل الحياة السياسية ليتضمن مشاركة شعبية في الحكم ، وقد احتوت تصريحات عدد من مسؤولي الحكومات الخليجية منذ زمن ليس ببعيد تلك الرغبة في معالجة مسألة شرعية الحكم ، لكن المشكلة لا زالت مستمرة وباقية دون حل [14] بالرغم من انشاء بعض البرلمانات في بعضها . يعكس ما تفرضه التطورات الحاصلة في المجتمع الخليجي والذي رسب حالة الاختلال جراء التغير الاجتماعي السريع نتيجة التوسع في التعليم وزيادة الانفاق الحكومي والاستيراد الهائل للتكنولوجيا والتقدم الحاصل في العمران ، قد حفز عوامل الانفجار لدى الطبقة العامة في المجتمع ، والتي تلقت صفعة التحديث والتغير من خلال التأثير على الحياة اليومية والمستوى المعاشي لافرادها جراء التضخم وارتفاع الاسعار ، مما أثر بشكل سلبي على علاقتهم بالسلطة وساعد على ذلك عدم تطور المؤسسات السياسية بحيث تكون ملائمة لهذا التطور ومستوعبة حركة المجتمع نحو الامام [15].

2- <u>صراع الحدود بين اقطار الخليج :</u>

ان من المشاكل المزمنة التي رافقت نشوء ادراك الخليج العربي هي المشاكل الحدودية ، والتي غالبا ما صعدت من الصراع بين دول المنطقة مما اثر بشكل سلبي على عملية الاستقرار فيها ، وقد ترسبت مشاكل الحدود في مسار العلاقات بين دول الخليج ، فكان لها حيز كبير في المساعي السياسية بين اطراف المنطقة ، خاصة بعد الانسحاب البريطاني لما سادها من نزاعات كالذي حصل بين سلطنة عمان ودولة الامارات العربية حول المنطقة الشرقية بالاضافة الى المملكة العربية السعودية ، كذلك ما حصل من مشاكل حدودية بين السعودية وابو ظبي ، والسعودية والكويت والتي لا تزال السعودية تطالب جرائها بجزر ام المرادم الغارو ، والسعودية

وايران والعراق والكويت والعراق [16]، ومشكلة جزيرة حوار بين قطر والبحرين[17]. وقد عانت دول الخليج من هذه النزاعات وتجلى ذلك على لسان احد المسؤولين الخليجين اذ تحدث قائلا (انه لم يعد بالامكان ان تستمر الخلافات على الحدود على مشاكل العشب والماء)[18]. مما حدا بها العمل بشكل جدي لحسم هذه النزاعات وتسويتها سلميا وقد شملت ، حل المشكلة الحدودية بين السعودية وابو ظبي حول واحة البريمي [19]، ولكن ما زالت مشاكل الحدود تمثل عملية غير مستقرة تؤثر سلبيا على امن الخليج العربي وما انباء الحالة الغير مستقرة بين حدود قطر والبحرين [20] التي تتحدث عنها الوكالات الا برهان قاطع بان المشاكل مجمدة ولن تحل ، وان انفجارها لا محال والذي سوف يكون سببا في تهديد الامن لمنطقة الخليج العربي ، فلازال الكثير منها غير محسوم منها قضية احتلال ايران للجزر العربية وتأتي زيارة الرئيس الايراني لها لتمثل تحديا صارخا للمشاعر العربية، ومطالبتها بالبحرين وتدخلها بشؤون العراق [21]. وليأتي موضوع ميناء مبارك في نفس السياق ويشكل تهديدا قد يؤدي الى انفجار في المنطقة وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم.

3- <u>عدم التجانس الاقليمي :</u>

فمنطقة الخليج العربي تحتوي على دول عربية الى جانبها توجد دولة فارسية بالاضافة الى الدول العربية الخليجية تختلف في صيغة النظام السياسي الحاكم طبقاً للايديولوجية التي تؤمن بها قيادات الانظمة فمنها ما هو ديمقراطي واخر محافظ ، كذلك نجد الاختلاف والتعدد في الاقليات المبعثرة التي تغزو المجتمع الخليجي [22].

4- <u>اختفاء عامل القوة السكاني والجغرافي :</u>

تعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الكبيرة المساحة القليلة السكان الخالية من العوارض الطبيعية ، حيث انها سهلة ومكشوفة ، بحيث لا توجد صعوبات امام القوات الغازية الزاحفة لاحتلال الخليج ، فبالرغم من امتلاك دول الخليج القوة النقدية ، فهي فقيرة في دفاعاتها العسكرية لقلة عدد سكانها ومن ثم سعة اراضيها وسواحلها المنبسطة ، بهذا اضحت تفتقد للقوة ا لذاتية بالاضافة الى انها تشكل اغراءا لان الارض الخليجية لا تكلف عملية غزوها كثيرا بسبب انبساط اراضيها وافتقارها للموانع الطبيعية بالرغم من محاولة معالجتها لهذه المشكلة من خلال

الاتفاقيات العسكرية والسماح بأنشاء القواعد العسكرية الاجنبية وتحرير الكويت ثمرة من ثمار هذه الاتفاقات لكن المنطقة تبقى مصدر اغراء وتفتقر للدفاعات الذاتية[23].

5- العمالة :

تمتاز اقطار الخليج العربي بما تمتلكه من خيرات وما تفتقره من العنصر البشري ، لذا فهي اضحت منطقة جاذبة للفيضان البشري وخاصة اذا ما تذكرنا بانها تقع وسط مناطق تعاني من الانفجار السكاني مثل القارة الهندية والبلدان الاسيوية وايران ، فالخليج اضحى مغريا لاستقطاب السكان المهاجرين من تلك المناطق ، اذ تفاقم عدد العناصر الدخيلة واصبح يشكل 50% من عدد السكان المقيمين في الخليج ، وكان من اسباب تلك الزيادة بعدد المهاجرين هو عدم ادراك الانظمة الحاكمة في الخليج للتهديدات التي تتستر خلف هجرة العمالة الاجنبية للمنطقة [24] . وأوضحت دراسة أن إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون في عام 2000 بلغ حوالي 30 مليون نسمة، ارتفع إلى 32.5 مليون عام 2004 أي بزيادة نسبتها 8.3% خلال أربع سنوات فقط، ثم بلغ 35.1 مليون نسمة عام 2006 أي بنسبة زيادة قدرها 8% أيضا خلال سنتين مما يعكس جانب من الزيادة غير الطبيعية في السكان بسبب جلب الأيدي العاملة الأجنبية. وان نسبة غير المواطنين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بنحو حوالي 38% في مملكة البحرين و 27.1% في المملكة العربية السعودية و 25.4% في سلطنة عمان و 60.8% في دولة الكويت. كما تشير إحصائيات صادرة عن صندوق النقد الدولي بأن نسبة السكان الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل 81.5% وفي دولة قطر 70% من مجموع السكان خلال عام 2006. أما في مملكة البحرين فقد اختل التوازن فيها وأصبح السكان الأجانب يشكلون نصف السكان تقريباً وبنسبة 49.4% في نهاية 2007. [25]، فما بالك في الوقت الحاضر بعد تطور وسائط النقل والاتصالات وهذا بالحقيقة يشكل تهديد لاستقرار المنطقة لما يفرضه هذا الواقع السكاني من اضطراب بسبب اتجاهات الفئات المهاجرة، وكذلك خطورتها بما تشكله من تهديد يسمح بدخول القوى الخارجية والتدخل بشؤون المنطقة .

المبحث الثالث : ميناء مبارك والتهديد الامني

اولا:نشأة ميناء مبارك (26)

محسن العامري

ميناء مبارك الكبير هو ميناء قيد الإنشاء يقع في شرق جزيرة بوبيان الواقعة شمال الكويت، ويمر إنشاء الميناء باربعة مراحل تنجز المرحلة الأولى في عام 2015 بـ 4 أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ستين رصيف ليكون واحداً من أكبر الموانئ في الخليج العربي.

ويرتبط الميناء مع البر الرئيسي في الصبية ومدينة الحرير بثلاث جسور وطرق سريعة ومن المقرر ان يرتبط مع "سكة القطار الخليجي" التي تخدم الميناء وهناك افكار وخطط لمد السكة إلى العراق وإيران وتركيا.وقد يمر الميناء بأربعة مراحل وهي.

- 1- المرحلة الأولى
- 2- المرحلة الثانية
- 3 -المرحلة الثالث
- 4- المرحلة الرابعة

[اولا] المرحلة الأولى

من المقرر أن يتم الانتهاء من المرحة الأولى على 3 اجزاء في 2015 وسيتم البدء في تشغيل الميناء باربعة ارصفة مخصصة للحاويات يمكنها استقبال ما يعادل مليونا و 800 ألف حاوية سنويا، وسيتم انجاز المرحلة على 3 اجزاء:

- الجزء الأولى: بدأت أعمال الجزء الأول من المرحلة الأولى في شهر أغسطس من عام 2007 والتي شملت على تصميم وإنشاء طريق سريع مزدوج باتجاهين بطول 31 كيلو مترا ورصيف للسكك الحديدية يمر عبر الجزيرة والأرض الرئيسية في الكويت.
- الجزء الثاني: يشمل الجزء الثاني القيام باعمال التصميم والتي تتضمن تصميم 16 مرسى بالإضافة إلى تصميم اعمال تعميق القناة الملاحية بعمق 14.5 مترا واحواض المياه بعمق 16 مترا، كذلك إنشاء 4 مراس بطول 1,600 متر وعمق 16 مترا.
- الجزء الثالث: تشمل اعمال تعميق المسار الملاحي في البحر وحوض الميناء لتمكين السفن ذات الاحجام الكبيرة من الوصول والرسو بامان على ارصفة الميناء إضافة إلى تصميم وإنشاء المباني والخدمات الرئيسية الضرورية لبدء اعمال التشغيل في الميناء.

[ثانيا] المرحلة الثانية

محسن العامري

تتضمن المرحلة الثانية من المشروع إنشاء 12 مرسى اضافي لتبلغ سعة الميناء الاجمالية 16 مرسى.

[ثالثا] المرحلة الثالثة

تتضمن المرحلة الثالثة إنشاء 8 مراس ترتفع فيها سعة الميناء الاجمالية إلى 24 مرسى

[رابعا] المرحلة الرابعة

تتضمن هذه المرحلة إنشاء 36 مرسى ليصبح عدد المراسي الاجمالية 60 مرسى.

التهديدات

بات ميناء مبارك يشكل بؤرة لخلاف ستراتيجي بين العراق والكويت والذي جرائه كما يؤكد الخبراء يتعرض العراق الى اضرار كبيرة تهدد منفذه البحري الوحيد ومكانته البحرية حيث أن "الكويت في طريقها إلى غلق القناة الملاحية من خلال بناء أكبر ساتر إسمنتي مدعم بالحجارة ومحاط بالركائز الفولاذية، وذلك تمهيداً لقطع المسارات الملاحية المؤدية إلى ميناء أم قصر مما يحرم العراق من حقوقه الشرعية".ووضعت الكويت في نيسان من العام الماضي حجر الأساس لبناء ميناء "مبارك الكبير" في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج بعد جزيرة قشم الإيرانية(27) وهذا الموضوع اثير بعد ان عمدت عدة اوساط سياسية وحكومية الى التاكيد بأن الميناء سيجعل الساحل الكويتي يمتد على مسافة 500 كلم، بينما سينحصر الساحل العراقي في مساحة 50 كلم.ويمكن رصد مدى مايشكلة الميناء من استفزاز للعراقيين من خلال تصريحات بعض المسؤولين اذ رأت حرمان المالكي، وهي ناشطة سياسية، أن ميناء مبارك هو "الجهة الناسفة للاقتصاد الوطني العراقي بشكل عام واقتصاد البصرة بشكل خاص"وأضافت أن "إنشاء مثل هذا الميناء يعني موت الموانئ العراقية، لا سيما أن الموانئ العراقية هي رئة البلاد وأحد مصادر الدخل القومي، وإغلاق هذا المنفذ يعني بتر الاقتصاد الوطني".وحذر خبراء عراقيون من أن المشروع قد يتسبب بأزمة سياسية جديدة بين البلدين الجارين على اعتبار أنه سيؤدي إلى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق.(28)

وحسب المعلومات التي ادلى بها الكابتن فنجان• لوكالة الانباءالكويتية (كونا) والخرائط الايضاحية التي تستعين بها لجنة خبراء في كل من بغداد والبصرة، فإن الكويت تشيد ميناءها داخل "ممر بحري ضيق" يؤدي الى موقع ميناء الفاو المزمع انشاؤه، وميناء ام قصر القائم

منذ 70 عاما.ويقول المسؤول ان ما تقوم به الكويت حسب خبراء الملاحة الذين تحدث إليهم في اماكن عملهم شمال الخليج العربي "يخرق الاتفاقيات الدولية في نقطتين اساسيتين، فهو اولا يقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء ام قصر ستؤدي الى انخفاض منسوبه بشكل حاد، كما ستصادر ما يعرف بخط الملاحة البريء المفتوح امام جميع البلدان كما يفترض".وبات الكويت والعراق يتزاحمان داخل ممر ملاحي ضيق، سيزدحم بثلاثة موانئ اثنين منها "عملاقان" حسب الدولتين.فالممر الملاحي المذكور يفترض ان يتضمن ميناء الفاو الكبير، وميناء مبارك الكبير، اضافة الى الممر الوحيد نحو ميناء ام قصر.

وقال المسؤول "يحق للكويت ان تشيد على اراضيها ما تشاء شرط ان لا تخرق الاتفاقيات، لكنهم مثلا لم يشيدوا الميناء على ساحل جزيرة بوبيان، بل اختاروا جهة الجزيرة اليمنى الواقعة داخل الممر الملاحي الضيق، ثم اقاموا ركائز المرسى على مسافة 3 كيلومترات تقريبا نحو الموانئ العراقية، بحيث نواجه حالة خنق حقيقية لخطوط الملاحة".

وأوضح أن"الركائز الكونكريتية العملاقة التي ستقع في منتصف القناة الملاحية، ستحجز كمية كبيرة من امواج البحر وتمنعها من الوصول الى ميناء ام قصر، وما سيحصل هو بمثابة ان تقوم تركيا بقطع المياه عن نهر دجلة، اي ان منسوب المياه في ام قصر سينخفض كثيرا حسب الخبراء".ويتابع "هذا ما يعرف بكسر الامواج واحتجازها، ما سيجعل مياه ام قصر ضحلة جدا لا تستقبل سوى السفن الصغيرة التي يقل غاطسها عن 10 امتار، بينما معظم البواخر تكون بحجم غاطس يزيد على 30 و40 مترا".(29)

ونرى ان بناء الميناء سيؤدي الى "خنق" المنفذ البحري الوحيد للعراق, لانه سيتسبب في جعل الساحل الكويتي ممتدا على مسافة 500 كيلومتر, بينما يكون الساحل العراقي محصورا في مساحة 50 كيلومترا.وهذا بالحقيقة يثير مخاوف ويؤجج مواجع ويذكر بمواضيع حساسة بين العراق والكويت بعد ان شهدت العلاقات بين بغداد والكويت تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الماضية اذ بدا وكانها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي للكويت ايام نظام صدام عام 1990.

ولكن هذا الميناء يؤثر سلبا على العلاقات الثنائية سيما ان العراق تتواصل احتجاجاته بصورة خاصة على ترسيم الحدود الذي اجراه مجلس الامن الدولي عام1993 بموجب القرار 883.

وهو يبدي استعداده للاعتراف بحدود الكويت البرية، الا انه يطالب بتوسيع منفذه البحري على الخليج.

ويقابل هذا القلق العراقي اصرار كويتي على الاستمرار في بناء الميناء حيث أكد وزير الأشغال العامة الكويتي فاضل صفر، أن وزارته مستمرة في تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير على الخطة الموضوعة له، موضحا ان التنفيذ جار في المرحلة الأولى وأنها لم تتلق أي أوامر بإيقاف العمل فيه.

وقال صفر، بحسب صحيفة النهار الكويتية بعددها الصادر الثلاثاء2/4/2010، إن "وزارة الخارجية تقوم باجتماعات مع وزارات الدولة لإيضاح الصورة بشأن موضوع مشروع ميناء مبارك الكبير وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة"، مؤكدا أن المشروع "مستمر حسب الجدول الزمني المخصص له والمشروع حالياً في مرحلته الأولى والمتبقي منه مرحلتان كما انه لم تأت أي تعليمات لإيقاف المشروع من مجلس الوزراء".

وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، سيكون " صديقاً للبيئة"، مبينا أنه "ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، بهدف جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي(30)

اما السيد هادي العامري وزير النقل العراقي قال(ان بناء دولة الكويت لميناء مبارك في موقعه الحالي «سيعود بالضرر الكبير على العراق وسيدمر الموانئ العراقية ويدمر حتى الأجواء البيئية في المنطقة»، داعيا السلطات الكويتية الى «ضرورة تبديل مكان بناء الميناء»، مشددا بالقول « لا نريد أن نثير مشكلة مع الإخوة الكويتيين بل نريد ان نعيش بأمن وامان مع الجيران، وبالأخص الكويت ولكن على الإخوة الكويتيين ان يقدروا مصالح العراق».

تصريح العامري جاء خلال مؤتمر صحافي عقد بعد وصوله الى النجف حيث اجتمع مع عدد من شيوخ العشائر في المدينة.

العامري وفي رده على سؤال حول التهديدات التي وجهتها بعض الفصائل المسلحة العراقية التي هددت بضرب الميناء في حال إصرار الكويتيين على انجازه، علق بقوله: «نحن نعتقد ان

محسن العامري

العمل الديبلوماسي ما زال موجودا وممكن ان يعطي حلا للمشكلة وبالتأكيد ان الكويت لا تريد تكرار الماضي ولا العراق كذلك وعليه ما زلنا نراهن على الحل الديبلوماسي للمشكلة».

وأكد العامري: «موضوع ميناء مبارك ما زال رأينا كوزارة نقل فنية تتحدث عن المشروع من ناحية فنية نؤكد وبشكل قاطع ومن دون تردد ولا نريد ان نثير مشكلة مع الإخوة الكويتيين بل نريد ان نعيش بأمن وامان مع الجيران وبالأخص الكويت، ولكن على الإخوة الكويتيين ان يقدروا مصالح العراق، ونحن نعتقد بشكل جازم ان ميناء مبارك في هذه النقطة يعود بالضرر الكبير على العراق وسيدمر الموانئ العراقية ويدمر حتى الأجواء البيئية في المنطقة، وعليه ما زلنا نطلب ونُصر بالحاح على ضرورة تبديل مكان بناء الميناء، ونحن نحترم سيادة الكويت ومن حقهم ان يقيموا الميناء على أراضيهم ولكن بالشكل الذي لا يضر بمصالح العراق».

وأضاف قوله «ان لجنة أولى أرسلت وهناك قرار بان ترسل لجنة ثانية للتباحث مع الكويتيين الذين نأمل منهم ان يستجيبوا لمطالب الشعب العراقي، وهم بالتأكيد لا يريدون الشر للعراق، ولكننا نؤكد ان هذا المشروع يضر بمصالح العراق».

وحول التهديدات من بعض الجماعات العراقية المسلحة بضرب ميناء مبارك الكويتي في حال انشائه قال العامري: «علينا ان نعمل بالعمل الديبلوماسي الى نهاية الطريق، فاذا كان هنالك عمل دؤوب وموحد من قبل الحكومة العراقية المنقسمة في رأيها بين من يشير الى ان الميناء سيخنق العراق ومن يشير الى ان بناءه لا يشكل مشكلة للعراق، ولذلك نحن نعتقد ان العمل الديبلوماسي ما زال موجودا وممكن ان يعطي حلا للمشكلة، وبالتأكيد أن الكويت لا تريد تكرار الماضي ولا العراق كذلك، وعليه مازلنا نراهن على الحل الديبلوماسي للمشكلة».

وحول عملية بناء الفاو الكبير المتأرجحة لغاية اليوم قال العامري: «نحن ماضون في إعداد التصاميم المركزية للمشروع من قبل مجموعة من قبل الشركات الايطالية المتخصصة بالموانئ والعمل في إعداد هذه التصاميم ماض على قدم وساق وأملنا ان تنجز، ونحن بصدد العمل مع نهاية العام الحالي باتجاهين، الأول: هو حفر الممر المائي، والاتجاه الثاني: هو بناء كاسر الأمواج الذي يتطلب العمل فيه سنة ونصف السنة وستكون التصاميم النهائية للميناء مهيأة وممكن ان نعلن عنها في بداية العام 2012)(31)

الخاتمة

لقد تجلى من خلال البحث ان الامن في الخليج هو لايعني فقط الامن المجتمعي بل تعدى ذلك بحيث بات يشكل عدة محاور مشتركة بها يتشكل الامن في هذه البقعة المهمة من بقاع العالم ،والتي يعبر عنها بمعاني الامن القومي بما يؤطره من فرضيات تؤسس على ما تشكله من اهمية في الدفاع عن السيادة والاستقلال يوازيه مفهوم الامن الدولي بماتشكله المنطقة من شريان مهم في الستراتيجية الكونية والتي باتت على اساسها تتبلور صورة المنطقة وهي تمثل منطقة القلب في العالم بحكم موقعها في نقطة ارتكاز العالم ليكمل ذلك مفهوم الامن الاقتصادي لما تحتويه المنطقة من ثروات لها تأثير كبير الحركة الاقتصادية العالمية ليشكل رابعا الارتباط المهم بين امن المنطقة بأمن البحر الاحمر والمحيط الهندي اللذان يجعلان من الخليج العربي العمق الستراتيجي لهما ويعبرى عن صورة تؤكد امتدادهما للأمن في الخليج العربي ليجعل من منطق الامن الاقليمي ركيزة مهمة في سياق التعامل الصحيح لفحوى المفهوم نظريا وتطبيقا .وهنا باتت الاشارة الى ان ميناء مبارك ومن خلال ما برزت من عوامل مهمة في عملية التعرض له في البحث من ان ما تقوم به الكويت حسب خبراء الملاحة الذين يعملون شمال الخليج العربي: يخرق الاتفاقيات الدولية في نقطتين أساسيتين ، فهو أولا يقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء أم قصر ستؤدي إلى انخفاض منسوبه بشكل حاد ، كما ستصادر ما يعرف بخط الملاحة البريء المفتوح أمام جميع البلدان كما يفترض .

وتوضح الخرائط كيف باتت الكويت والعراق يتزاحمان داخل ممر ملاحي ضيق ، سيزدحم بثلاثة موانئ اثنين منها (عملاقان) حسب الدولتين . فالممر الملاحي المذكور يفترض ان يتضمن ميناء الفاو الكبير ، وميناء مبارك الكبير ، إضافة إلى الممر الوحيد نحو ميناء ام قصر .

فهي لم تشيد الميناء على ساحل جزيرة بوبيان ، بل اختارت جهة الجزيرة اليمنى الواقعة داخل الممر الملاحي الضيق ، ثم أقامت ركائز المرسى على مسافة 3 كيلومترات تقريباً نحو الموانئ العراقية ، بحيث يواجه العراق حالة خنق حقيقية لخطوط الملاحة . علماً ان (الركائز الكونكريتية) العملاقة التي ستقع في منتصف القناة الملاحية ، ستحجز كمية كبيرة من أمواج البحر وتمنعها من الوصول إلى ميناء أم قصر ، وما سيحصل هو بمثابة ان تقوم تركيا بقطع المياه عن نهر دجلة ، أي ان منسوب المياه في أم قصر سينخفض كثيراً حسب الخبراء) .

ويتابع هذا ما يعرف بكسر الأمواج واحتجازها ، ما سيجعل مياه ام قصر ضحلة جداً لا تستقبل سوى السفن الصغيرة التي يقل غاطسها عن 10 أمتار ، بينما معظم البواخر تكون بحجم غاطس يزيد على 30 و 40 متراً والحقيقة ان بناء مشروع بهذه الضخامة ستكون له تأثيرات سلبية ضارة على الاقتصاد العراقي بشكل مباشر ، والتي نبينها بالنقاط الآتية :

- إصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبد الله بالشلل التدريجي بعد تنفيذ المشروع، وبالتالي فقدان الموانئ العراقية لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن البحري العالمية ، وفقدان آلاف الأيدي العاملة العراقية التي تعمل في تلك الموانئ أعمالها .
- ان الامتدادات الناجمة عن أرصفة هذا الميناء الاستفزازي حسب مراحل المشروع ، سوف تلحق الضرر الأكيد بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده أو الاتفاق عليه لحد الآن .
- ان المضايقات التي قامت بها زوارق الدورية الكويتية ضد السفن المارة في خور عبد الله والمتوجهة إلى الموانئ العراقية تدل على نية الحكومة الكويتية بفرض رسوم على مرور السفن العراقية أو المتجهة إلى الموانئ العراقية .
- ان عمليات الحفر والردم ، وإنشاء السواتر الخراسانية في خور عبد الله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية ، والتي تعتبر مصدر رزق آلاف العراقيين من سكان المناطق الجنوبية .
- إجهاض مشروع ميناء العراق الكبير ، وجلب استثمارات وأموال عربية وأجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلاً بعائدية الجزيرة له ، وبالتالي مواجهة تلك المطالب .
- ان الأضرار التي ستلحق بالبيئة من جراء الفضلات الناجمة عن المشروع ، والسفن الراسية فيه أو من المشاريع الخدمية المزمع إلحاقها بالميناء ، مثل مصنع الألمنيوم الذي طرح في مؤتمر (عربال للألمنيوم) الذي عقد في صيف عام 2005 في دبي ، بطاقة تتجاوز المليون طن .

ان هذا المشروع سيشعل فتيل مشكلة جديدة مفتعلة بين الجارين الشقيقين العراق والكويت، يشكل بذرة للانفجار يهدد كل مستويات ومسميات الامن اذا لم يعامل الموضوع بموضوعية

وتحسب بشكل دقيق كل المصالح لكل الدول المتشاطئة وكذلك الدول ذات المصالح من خارج المنطقة وهذا ما يبعد المنطقة عن الازمات ويؤمن الاستقرار فيها.

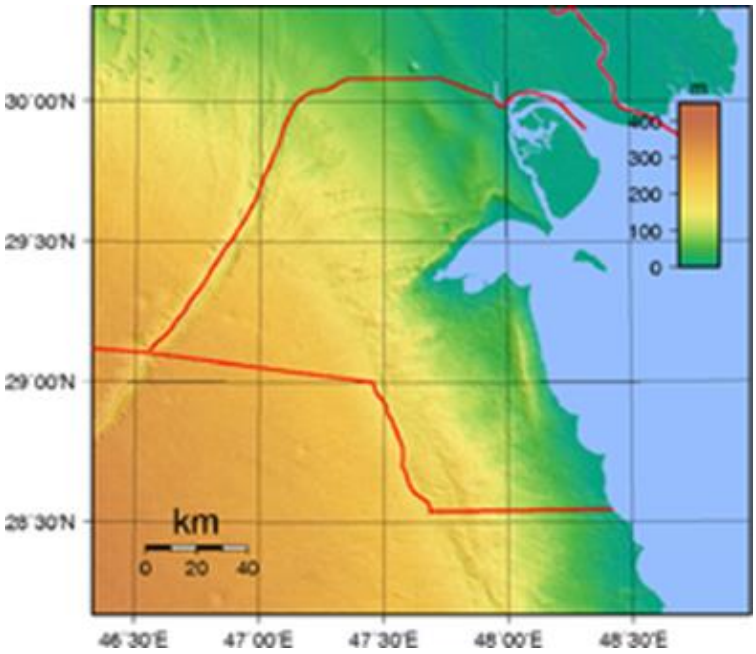

محسن العامري

الهوامش

1- صحيفة الشرق الاوسط .لندن.العدد(10030)في 2006/5/15

2- د.حميد حمد السعدون . العرب والاسلام والصراع الحضاري. دار وائل للطباعة والنشلر .عمان.2002 ص38

3- نفس المصدر السابق ص39

4- عبد المنعم المشاط. اثر حرب الخليج على الامن القومي ط1 مركز دراسات العالم الاسلامي.مالطا.1992ص37

5-عبد الرزاق عباس حسين . الجغرافية السياسية .بغداد 1976ص227

6-حامد ربيع . محاضرة القيت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية في الفصل الدراسي 1985-1986 بغداد 1986 .

7-وزارة التربية . التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي ، اليابان 1981، ص 341 .

8- صحيفة المشرق. العدد (877)في 2007/1/23

9-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ص11 .

10- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ص 12 .

11-غانم محمد صالح . امن الخليج العربي بين استراتيجيات القوى العظمى وتصورات القوى الاقليمية . مجلة التوثيق الاعلامي ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، السنة الثانية ، بغداد 1983، ص 6.

12-اميل نخلة . الاستقرار والامن الاقليمي في الخليج العربي . مجلة الخليج العربي، المجلد الخامس عشر ، العدد (2-4) البصرة 1982، ص 36 .

13-علي حسين علي . امن الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، بغداد ،1982، ص 118 .

14-سامح راشد مابعد 9أبريل المحيط العربي اكثر تفسخا وأنقساما 'اسلام أوين لاين' شؤون سياسية .المنطقة العربية 2003/4/30 موقع انترنت.

15-نيفن سعد , النظام الاقليمي العربي الجديد , المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب , مهرجان القرين الثقافي العاشر , انترنيت ص1 .

16-الجهة الشعبية في البحرين . م.س.ذ ، ص 122 .

17-نفس المصدر ، ص 128 .

18-نفس المصدر ، ص 127 .

19-ر.ك. رمضاني . الامن في الخليج العربي ، البصرة 1982، ص 26،

20-جريدة القبس . العدد (5064) ، الكويت ،1986/6/16 .

21-د. حسين حافظ .العلاقات التركية – الاسرائيلية وأثرها على الامن القومي ألعربي للفترة من عام 1980-1996 رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد 2001.ص147-166.

22- Nora Bensahel&Daniel L ,Byman(eds):The Future Security Environment in the Middle East:Conflict,Stability&Polltical Change.(Santaa Monica,CA.Rand,2003)p.43 .

23-حامد ربيع . نظرية الامن القومي العربي ، القاهرة 1984، ص 392 .

24-حامد ربيع . الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي .بغداد 1983 . ، ص 76 .

24- أنظر الى الالموقع اللاكتروني www.M7shsh.com انظر كذلك الى اميل نخلة . م.س.ذ ، ص 40 .

25-جريدة صوت الحرية في 1/اكتوبر/2011 ص1

26-ايلاف يومية الكتلرونية 1/اكتوبر/2011

27-وكالة تافنتر الاخبارية 2011/1/1

28-انظر عراق نيوز النشرة الالكترونية 2011/7/2 كما انظر بغداد اصوات العراق نشرة العالم 2011/8/2

29-عراق نيوز النشرة الالكترونية 2011/9/3

30- صحفة النهار الكويتية 2011/8/2

محسن العامري

31- جريدة الرأي 8اغسطس 2011